مجتمع

مطبات تقتل راكباً وتصيب 70 على متن طائرة

لقي راكب بريطاني حتفه وأصيب أكثر من 70 بجروح عندما تعرّضت طائرة من طراز «بوينغ 777» تابعة للخطوط الجوية السنغافورية إلى مطبّات شديدة أثناء رحلة من لندن، وأُجبرت على القيام بهبوط اضطراري في بانكوك. وقالت الخطوط السنغافورية إن الرحلة «واجهت مطبّات شديدة في طريقها». أضافت: «يمكننا تأكيد وقوع إصابات ووفاة واحدة على متن الطائرة التي كانت تقل 211 راكباً و18 من أفراد الطاقم». وقال مدير مطار سوفارنابومي كيتيبونغ كيتيكاشورن، إن غالبية المصابين تعرضوا لضربات على الرأس، وسبعة منهم في وضع حرج. (فرانس برس)

1000 مخيم في باكستان استعداداً لموجة حرّ

أنشأت باكستان نحو ألف مخيم في جميع أنحاء إقليم السند الجنوبي، تحسباً لموجة حر شديدة يتوقع أن تؤثر في الفئات الضعيفة، بحسب إدارة الكوارث في البلاد. وتوقعت إدارة الأرصاد الجوية الباكستانية أن تصل درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية في أجزاء من ريف السند. وقال مساعد مدير هيئة إدارة الكوارث أجاي كومار: «أُنشئت هذه المخيمات لتقديم الإغاثة للمتضررين والمساعدة في الحد من حالات ضربات الشمس وغيرها من الأمراض». أضاف أن المخيمات «مجهزة بأماكن للراحة ولتقديم المياه والغلوكوز للناس عند الحاجة». (فرانس برس)

2023... زيادة مهاجمة المستشفيات

أعلنت مجموعة منظمات غير حكومية، أمس الأربعاء، أن مهاجمة المسعفين والمنشآت التي تقدم الرعاية الصحية في مناطق الحرب قفزت في عام 2023 إلى أعلى مستوى منذ بدء التسجيل قبل 11 عاماً، ويُنسب نصفها تقريباً إلى القوات المسلحة للدول. وأفاد ائتلاف حماية الصحة أثناء النزاعات، الذي يتألف من 40 مجموعة بينها منظمات خيرية طبية، بوقوع 2562 حادث عنف أو وضع معوقات، بما في ذلك حالات اعتقال لأطباء وقتلهم وخطفهم وشن هجمات على مستشفيات في 30 صراعاً منها في غزة وأوكرانيا والسودان. ويزيد ذلك نحو الربع مقارنة مع عام 2022. وبخلاف منظمة الصحة العالمية التي توثق أيضاً الهجمات على خدمات الرعاية الصحية، يقول الائتلاف إن الحكومات هي المسؤولة عما يقارب نصف عدد الهجمات. ودعا رئيس الائتلاف والأستاذ بجامعة جونز هوبكنز، لين روبنشتاين، إلى اتخاذ «إجراءات أكثر صرامة بكثير لإنهاء آفة العنف ضد خدمات الرعاية الصحية»، مطالباً الحكومات بوقف عمليات نقل الأسلحة إلى الجناة والضغط على ممثلي الادعاء لمحاسبتهم على أفعالهم. ويستخدم الائتلاف بيانات مستمدة من مصادر علنية وإسهامات شركاء وعمليات فحص وتدقيق لضمان عدم احتساب أي واقعة مرتين. ونسب الائتلاف 489 واقعة في غزة العام الماضي إلى القوات الإسرائيلية، بما في ذلك مقتل أو إصابة مسعفين وشن هجمات على المستشفيات أو عمليات مداهمة لها.
(رويترز)

بعض من الدمار الذي الحقه الاحتلال بمجمع الشفاء الطبي (رمزي محمود / الأناضول)

الأطفال ضحايا الفيضانات في أفغانستان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

ما بين 10 و20 مايو/ أيار الجاري، شهدت مناطق في أفغانستان فيضانات جارفة غمرت مناطق شاسعة في عدد من الولايات، وخصوصاً ولايات بغلان وغور وتخار وفارياب، وتضررت على إثرها آلاف الأسر (تضاربت التقارير بشأنها، ويفيد بعضها بأنها تتراوح ما بين ستة آلاف وسبعة آلاف عائلة). وتؤكد وزارة مواجهة الكوارث والأزمات في حكومة طالبان، أن عدد ضحايا فيضانات المناطق الشمالية ارتفع إلى 68 قتيلاً، 50 منهم في ولاية غور و18 في ولاية فارياب، إضافة إلى أعداد كبيرة من المفقودين نظراً لصعوبة عمليات البحث والإنقاذ، ما يشير إلى أن حصيلة الضحايا قد ترتفع خلال الأيام القادمة، على غرار ما جرى في فيضانات ولاية بغلان، في العاشر من الشهر الحالي، والتي خلفت أكثر من 337 وفاة.

وتفيد منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» بأن عدد القتلى الأطفال في إقليم بغلان وحده الذي ضربته الفيضانات في العاشر من الشهر الجاري، وصل إلى 51 طفلا. وتضرر إثر الفيضانات آلاف الأطفال بحسب جمعية «أنقذوا الطفولة» (Save the children)، وقد خسر 40 ألف طفل منازلهم. وأرسلت اليونيسف 450 مجموعة مستلزمات عائلية، و500 مجموعة مستلزمات نظافة، و476 بطانية للبالغين والأطفال، و100 مجموعة من الملابس التي ستكمل الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركائها. وقال ممثل اليونيسف في أفغانستان، الدكتور تاج الدين أويوالي: «أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات اللاحقة إلى تعطيل الحياة كما أنها تشكل خطراً كبيراً على الأطفال في الولايات المتضررة».

وتقول المصادر القبلية والمتطوعون العاملون في مجال الإغاثة وعمليات الإنقاذ، لـ «العربي الجديد»، إنّ «عدد القتلى والمتضررين من الأطفال أكثر من المعلن عنه، وما من إحصائية دقيقة لأسباب عدة، أهمها أن المؤسسات المعنية بالأطفال باتت ضعيفة بعد سيطرة حركة طالبان على الحكم. بالتالي، فإن إحصاء جميع الأرقام صعب، كما أن الأفغان لا يهتمون كثيراً بالتسجيل. من هنا، فإن تلك الأرقام تبقى أولية، وهناك تطور كبير في سير الأحداث، وخصوصاً أن عشرات الأطفال لا يزالون في عداد المفقودين».

ويقول محمد عدنان، وهو أحد سكان إقليم بغلان الجديد، والذي فقد ثلاثة من أبنائه، إنه لم يسجل حالات الوفاة لدى أية جهة. ويوضح في حديثه لـ«العربي الجديد»: «كنت خارج المنزل. اتصلت بي زوجتي وكان صوتها يرتجف. انقطع الاتصال فهرعت إلى القرية علماً أنني كنت بعيداً. وحين وصلت إلى منطقة قريبة، وجدت أن المنازل كلها غارقة في المياه. عشت صدمة كبيرة ولم أكن أصدق ما أرى. الناس كانت تبحث عن ذويها بينما رحت أبحث عن أولادي وزوجتي. وجدت زوجتي وولدين في منزل أحد الأقرباء، فيما توفي ثلاثة، وعثرت على جثامينهم في اليوم التالي».

يتابع عدنان: «ساعدني الكثير من الناس. لا يزال أثاث البيت موجوداً بالإضافة إلى الدواء والطعام، لكنني خسرت أولادي، فيما يعاني ابني الصغير (ثلاثة أشهر) التهاباً في الصدر ويبكي طوال الليل. كان قد سحبه الناس من المياه برفقة والدته. أخذته مرات عدة إلى المستشفى الميداني القريب لكن الدواء لم ينفع. أما ابنتي، فتصرخ في الليل وهي نائمة. وباتت تخاف من كل شيء بسبب الصدمة التي تعرضت لها. الجميع في حالة صدمة، ويحتاجون إلى الوقت قبل استئناف حياتهم في ظل هذا الواقع المأساوي».

من جهتها، تقول نسرين (38 عاماً) من مديرية بوركه في ولاية بغلان، الموجودة في المستشفى المركزي في الولاية

مع ابنتها التي كسرت ساقها وظهرها بعدما سقط عليها سقف المنزل، لـ «العربي الجديد»، إنها لم تتوقع أن تتغير أحوالها بهذه السرعة. «خسرنا كل شيء. خسرنا ما جمعته أنا وزوجي على مدى سنوات في غضون ساعتين. زوجي في حالة صدمة، ولا أدري إن كان يمكنه أن يتجاوز هذه الأزمة أم لا. أنا مضطرة للبقاء مع ابنتي ولا أستطيع مساعدة زوجي المريض».

تضيف أن الأطباء نصحوها بأخذ ابنتها إلى كابول كونها مجهزة وتضم متخصصين، وخصوصاً أنها قد تحتاج إلى إجراء عملية في ظهرها. «لكنني هنا بعيدة عن أهلي، باستثناء شقيقي وعائلته الذين خسروا كل شيء بدورهم. ما زلت مترددة في الذهاب إلى كابول، علماً أن الأطباء يصرون على الذهاب. من الصعب جداً تأمين المال للذهاب إلى كابول وإجراء العملية».

رعاية نفسية

يقول الطبيب الأفغاني الذي يعمل متطوعاً في ولاية غور التي ضربتها الفيضانات يوم الجمعة الماضي، وقبلها ولاية بغلان، لـ «العربي الجديد»، إن حالة الأطفال في المناطق المنكوبة يرثى لها، وهم أكثر من تأثروا جراء الفيضانات. كما أن نسبة الإصابات بين الأطفال مرتفعة، عدا عن التأثيرات النفسية.

تحقيق

كان مستشفى كمال عدوان آخر منظومة صحية تتولى تقديم الخدمات الطبية للمرضى والجرحى جراء العدوان الإسرائيلي المستمر في شمال القطاع، إلا أنه توقف عن الخدمة بعدما فرض عليه الإخلاء

شمال غزة بلا مستشفى

الاحتلال الإسرائيلي يجبر «كمال عدوان» على الإخلاء

غزة ـ **امجد ياغي**

فقد سكان المحافظة الشمالية في قطاع غزة آخر مستشفى طبي مركزي، وهو مستشفى كمال عدوان الحكومي، الذي كان يقدم لهم الخدمات الطبية، بعدما اضطر معظم أفراد الطاقم الطبي والمرضى إلى إخلائه جراء استهدافه مباشرة، الأمر الذي بات يشكل خطراً كبيراً على الجرحى والمرضى الموجودين فيه.

وكان جهاز الدفاع المدني ينفذ عدداً من مهمات الإسعاف أثناء الهجوم الإسرائيلي على شمال القطاع المتواصل منذ أكثر من أسبوع، في ظل منع الاحتلال وصول سيارات الإسعاف إلى المنطقة، لبعلن الاثنين الماضي عن خروج مستشفى كمال عدوان عن الخدمة في ظل تهديدات الجيش الإسرائيلي ووصفه المتواصل محيط المستشفى. لكن سرعان ما عادت طواقم المستشفى إلى العمل واستقبال الحدّ الأدنى من الطاقة الاستيعابية، إلى أن خرجت عن الخدمة مساء أول من أمس الثلاثاء. وذكر بيان لوزارة الصحة في غزة أن الاحتلال تعمّد شن غارات بالقرب من مراكز الإيواء والمستشفيات في شمال القطاع، مشيراً إلى أن نازحين مرضى كانوا يتوافدون الى مستشفى كمال عدوان المركزي ومستشفى العودة التخصصي التابع لاتحاد لجان العمل الصحي، وهو مؤسسة فلسطينية غير حكومية تهدف إلى تطوير الوضع الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة بتقديم خدمات طبية وعلاجية أولية وثانوية.

وليوم الخامس على التوالي، يواصل الاحتلال محاصرة مستشفى العودة في تل الزعتر شرق جباليا، والذي لا يزال يضم عدداً من الجرحى، علماً أنه خارج عن الخدمة منذ أيام. وبعد مستشفى مسانداً للمستشفى المركزي كمال عدوان. وصباح أمس، استهدف مستشفى كمال عدوان أربع مرات، بناءً على شهادات طواقم طبية لـ «العربي الجديد».

وتوقف مستشفى كمال عدوان عن العمل جراء استمرار القصف الإسرائيلي بشكل مباشر واستهداف قسم الاستقبال والطوارئ بقذيفتين أطلقتهما آليات الاحتلال المتوغلة في شمال القطاع. وبذلك، تبقى المنطقة الشمالية بالكامل من دون أي منظومة صحية تقدم الخدمات لحالات الإصابات الكثيفة والخطيرة جراء مواصلة العملية الإسرائيلية التي دخلت أسبوعها الثاني. يقول مدير المستشفى الطبيب حسام أبو صفية إنه بعد إصابة ثلاثة أشخاص مساء الثلاثاء أمام أقسام المستشفى، تقرر الإخلاء بسرعة، وتم إخراج الجرحى والمرضى والطواقم الطبية، في وقت بقي عدد من المرضى الذين عجزت الطواقم الطبية عن تأمين خروجهم. ويشير إلى أن المستشفى كان يعمل ضمن طاقة محدودة جداً لا تتجاوز العشرين في المائة، بسبب تقييد وصول الوقود إلى المستشفى، بالإضافة إلى نقص المعدات الطبية والأدوية. وكان الجرحى في أقسام الطوارئ يتقاسمون الأسرة، في محاولة لتأمين العلاج للجميع، وخصوصاً بعد الهجوم الإسرائيلي الأخير على المناطق الشمالية.

ويتابع أبو صفية لـ «العربي الجديد»: «أخلي المستشفى لعدم تكرار ما حصل في ديسمبر/ كانون الأول العام الماضي عندما دخل جيش الاحتلال ودمر أجزاء منها وأعدم عدداً من النازحين والمرضى في قلب الخيام التي كانت قد وضعت في ساحة المستشفى، واعتقل عدداً من الطواقم الطبية، ومنهم من لا يزال موجوداً في المعتقل، على رأسهم المدير العام لمستشفى كمال عدوان أحمد الكحلوت». يضيف: «لاحظنا وجود قناصة قوات الاحتلال فوق المباني المحيطة والملاصقة للطرقات المؤدية إلى المستشفى، وكانوا يطلقون النار في كل الاتجاهات، وقد استهدفت قذيفة الطوابق العلوية ودمرت خزانات المياه، والهدف هو تدمير كل المنشآت الطبية في المنطقة، تمهيداً لإخلائها من النازحين والسكان والمصابين بسبب حاجتهم للعلاج خارجها، وبالتالي احتلالها».

ويتوقع أبو صفية المزيد من الوفيات خلال الأيام المقبلة بعد خروج مستشفى كمال عدوان عن الخدمة في ظل عدم وجود مؤسسات طبية آمنة، وهم يبحثون في الوقت الحالي مع إدارة الطوارئ الصحية في غزة لتخصيص نقطة طبية في المنطقة الغربية لمدينة غزة للتعامل مع الإصابات وحالات الطوارئ رغم صعوبتها، إذ إن المنطقة الغربية كانت تضم مجمع الشفاء الطبي ومستشفى العيون الحكومي ومستشفى عبد العزيز الرنتيسي التخصصي، وجميعها تعرضت لأضرار بالغة أو تدمير كلي، ولم يعد العمل فيها ممكناً.

وتحدث «العربي الجديد» إلى عدد من الطواقم الطبية الموجودة داخل أقسام الرعاية الأولية والعناية المركزة في مستشفى كمال عدوان. هؤلاء رفضوا الإخلاء للبقاء مع الجرحى الذين يحتاجون إلى أجهزة التنفس الاصطناعية، وعمدوا إلى فصل جميع خطوط الكهرباء في الأقسام، وأبقوها في قسم العناية المركزة فقط.

يقول طبيب، فضّل عدم الكشف عن اسمه خشية اقتحام الاحتلال المستشفى في أي وقت، لـ «العربي الجديد»، إنهم ينتظرون حتى مساء اليوم (الأربعاء) لإخلائه، في وقت تحاول منظمة الصحة العالمية تأمين خروج أمن لـ 20 عاملاً صحيا و13 مريضاً ومرافقاً ملف المجلس الأوروبي السوريين بشكل أفضل، ما يحدّ من خروج المهاجرين منها إلى أوروبا.

وكانت قبرص قد علّقت طلبات لجوء السوريين إلى أجل غير مسمّى، ووضعت دائرة «خدمة اللجوء» في العاصمة نيقوسيا أكثر من 30 ألف طلب لجوء لسوريين في الأرشيف، منذ منتصف إبريل/ نيسان الماضي. بالتزامن مع ذلك نشقت قبرص مع لبنان العمليات الأمنية. وزار الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس برفقة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، بيروت، ثم أعلن الاتحاد الأوروبي تقديم حزمة مساعدة مالية للبنان مقدارها مليار يورو تغطي معظمها مسألة النازحين والمهجرين السوريين. وأوضحت فون ديرلاين أن الأموال ستنفق لتعزيز قدرة لبنان على احتواء تدفق الهجرة السورية، ومراقبة الحدود ومكافحة شبكات تهريب المهجرين والاتجار بهم لكن الأمر لم يتغيّر على أرض الواقع في قبرص، رغم أن نيقوسيا تحاول منذ نحو عامين لعب دور وسيط إقليمي للحدّ من الهجرة السرية للسوريين إلى الجزيرة وأوروبا.

قبل ايام من إخلاء **المستشفى** (محمود عيسى/ الأناضول)

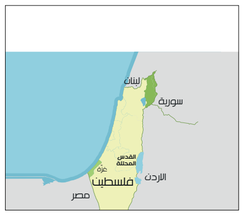

334

هو عدد أفراد الكادر الطبي الذين كانوا يعملون في مستشفى كمال عدوان قبل بدء إخلائه.

عنف في مدارس تونس

يلاحظ ازدياد نسبة العنف في مدارس تونس، إلى درجة استخدام وسائل حادة، ويحذر خبراء من خطورة الوضع، داعين إلى ضرورة إيجاد حلول

تونس ـ **إيمان الحامدي**

خلال الأسابيع الأخيرة، شهدت مدارس تونسية أحداثاً عنفيّة من قبل التلاميذ، الأمر الذي أثار جدلاً كبيراً في المجتمع وسط خوف من تنامي هذه الظاهرة وتطور أشكالها، بعد تسجيل حالات استخدم فيها التلاميذ وسائل حادة.

وبدأت سلسلة الاعتداءات العنيفة في المؤسسات التعليمية منذ سنوات، وباتت أكثر حدة خلال الأشهر الماضية بعدما اعتدت تلميذة في معهد حكومي في مدينة بئر علي بن خليفة جنوب تونس، في الرابع من مايو/ أيار الحالي، على أستاذها بشفرة حلاقة، ما أدى إلى إصابته بجروح بليغة. وأعلنت دائرة قضائية في محكمة بن عروس يوم 23 إبريل/ نيسان الماضي (إحدى مدن العاصمة الكبرى) عن وفاة تلميذ يبلغ من العمر 13 عاماً، إثر ركله من قبل آخر يبلغ من العمر 17 عاماً على معدته بقوة. وقبل أيام من وقوع الحادثتين، حاول تلميذ لا يتجاوز عمره الـ 15 عاماً الاعتداء على أستاذه داخل الفصل بآلة حادة. وسجلت الحادثة في مدرسة إعدادية بمحافظة القيروان في الوسط الغربي.

وفجرت الحوادث المتتالية جدلاً كبيراً في المجتمع التونسي بعد رصد انحرافات سلوكية خطيرة في الأوساط المدرسية وسط مطالب بتفعيل خطط سريعة لاحتواء هذه الظاهرة وإيجاد حلول لاستيعاب اليافعين وحمايتهم من المخاطر. ويقدر الخبراء في علوم التربية عدد حالات العنف في المدارس بثلاثة آلاف حالة سنوياً. وخلال السنوات الأخيرة في تونس، شهدت البلاد حوادث عنف مماثلة هزّت الرأي العام ومست حرمة المؤسسات التعليمية ودورها في التنشئة. من بينها اعتداء تلميذ على أستاذه بساطور، ومحاولة آخر الاعتداء على أستاذة بسيف، ورمي ثالث ملابس داخلية على أستاذه داخل القسم.

ويقرّ مدير المرحلة الإعدادية والثانوية بوزارة التربية، أحمد السليمي، بوجود مؤشرات على تنامي العنف المدرسي منذ عام 2006. وحذّر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو» من تنامي الظاهرة، ونبه إلى خطورة أن تصبح على مستوى الممارسة داخل المدارس. ويقول للإذاعة الحكومية إن «ظاهرة العنف متفشية أكثر في المدن الكبرى على غرار محافظات تونس الكبرى وصفاقس وسوسة والمنستير»، مضيفاً أن «العنف غالباً ما يصدر عن طلاب يعانون من ضعف النتائج المدرسية»، مؤكداً أن «ثلثي التلاميذ الذين أحيلوا إلى مجالس التربية نتائجهم المدرسية هزيلة».

ويعزو السليمي تفشي هذه الظاهرة إلى «فقدان الضوابط الاجتماعية»، مشيراً إلى «تراجع الدور في تأطير ومرافقة الأبناء لأسباب عدة أبرزها التفكك العائلي الناجم عن الطلاق أو الانفصال». ويؤكد «ضرورة أن تكون التربية من أولويات وزارته، تليها وظائف التعليم والتكوين»، مشدداً على «ضرورة توجيه الجهد نحو التنشئة السليمة للتلاميذ وتنمية شخصياتهم لتفادي الانحرافات السلوكية التي ينتج عنها العنف بمختلف أشكاله».

وغالباً ما تحضر المؤسسات التعليمية ضمن الفضاءات التي يرتكب فيها العنف في التقارير التي يصدرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويرى رئيس جمعية الأولياء والتلاميذ رضا الزهروني أن تواتر حالات العنف في الوسط المدرسي أدى إلى نوع من التطبيع مع هذه الظاهرة. ويقول لـ «العربي الجديد» إن العنف انتقل من محيط المؤسسات التربوية إلى داخل قاعات التدريس، معتبراً أن العنف من الأمراض الخبيثة التي تنخر المدرسة التونسية. ويرجح أن تظهر انعكاسات الأمر في المجتمع على المدين القريب والمتوسط.

ويدعو إلى ضرورة معالجة الظاهرة ميدانياً وتشخيص الأسباب الحقيقية وأخذ كل الاحتياطات الممكنة لضمان عدم تكرر الحالات.

من جهته، يربط الباحث في علم الاجتماع ماهر حنين، العنف المدرسي بجودة التعليم، موضحاً أنه «كلما تراجعت جودة العملية التعليمية زاد منسوب العنف داخل الوسط المدرسي وفي محيطه». ويقول لـ «العربي الجديد»: «هناك ارتباط بين ارتفاع منسوب العنف المدرسي وتطوّر أشكاله من خلال انتشار العنف والجريمة في هذا الفضاء العام، وتفشي ظاهرة ترويج واستهلاك المخدرات في محيط المؤسسات التعليمية». ويشير إلى أن هذا الارتفاع يدخل «في سياق الأحداث والوقائع التي عاشتها تونس خلال العشرية الأخيرة، وما رافقتها من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلاً عن غياب الأطر اللازمة لاحتضان التلاميذ وحمايتهم، ومن بينها دور الرياضة والثقافة والمراكز المتخصصة في التأطير والمرافقة النفسية للناشئة».

ويرى حنين أن «جودة التعليم هي من جودة العلاقة التي تربط المدرس والمتعلم»، مؤكداً أن «التلميذ الذي يكون متوافقاً مع بيئته المدرسية ويجد العناصر الملائمة لنموّ شعوره بالأمان والتقدير ولا يلجأ إلى السلوكيات العنيفة». ويشير إلى أن «المؤسسة التربوية لا يمكنها أن تواجه العنف إلا من خلال العمل على تحسين نفسها وتطوير المناخ المدرسي».

يجب على المؤسسة التعليمية العمل على مواجهة العنف (فتحي بالعيد/ فرانس برس)

داخل إحدى مدارس تونس (فتحي بالعيد/ فرانس برس)

> توقف مستشفى كمال عدوان عن العمل جراء استمرار القصف الإسرائيلي
>
> اخلي المستشفى لعدم تكرار ما حصل في ديسمبر/ كانون الأول العام الماضي

هؤلاء خرجوا على كراس متحركة، وقد سقطوا مراراً على الطريق بسبب تدمير الشوارع والركام. يقول المدهون لـ «العربي الجديد»: «نعمل تحت تهديد حقيقي بالموت في أية لحظة. كانت تصلنا إصابات كثيرة بسبب وجود قناصة إسرائيليين في مناطق حساسة. لكن زوجتي كانت في خطر وقد اصيب شقيقي وأبناء عمي في منزلنا القريب من المستشفى، واضطررت وعدد من الطواقم الطبية والمرضى إلى النزوح لضمان حياتنا. الوضع خطير في المنطقة الشمالية والقصف كان عشوائياً خلال اليومين الأخيرين، ويريد الجيش إخراج المنطقة كلها من الحياة وليس فقط المستشفى».

اللاجئون السوريون ضحايا مأزق الهوية والهجرة في قبرص

تبنى ذهنية تعامل الحكومة القبرصية مع اللاجئين السوريين على الخوف من التأثير على ديموغرافيا البلد، في حين أنهم يشكلون غالبية الأيدي العاملة. وهي تواصل مطالبة الأوروبيين بحلول

مخيمات اللاجئين في منطقة بورنارا قرب نيقوسيا (أكيوفوس هاتزيز تاموز/ فرانس برس)

لارنكا ـ **عمر الشيخ**

شهدت العاصمة القبرصية نيقوسيا أخيراً لقاءات دبلوماسية أوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة المفرطة إلى الجزيرة خلال الأسابيع الماضية، بعدما توافد مئات المهاجرين السوريين عبر البحر من لبنان. وعقد عرّاب هذه اللقاءات وزير الداخلية القبرصي كونستانتينوس إيوانو اجتماعاً مع نظرائه اليوناني والتشيكي والنمساوي والبولندي والإيطالي والدنماركي والمالطي، وقال في البيان الختامي للاجتماع: «تغيّرت الأوضاع في سورية، وبات من الضروري إعادة تقييم الوضع الأمني في هذا البلد على المستوى الأوروبي. هناك حاجة ملحة لتحديد تدابير واقعية لإدارة الهجرة بشكل أكثر فعّالية فهي لم تعد مسألة ذات بُعد داخلي، وستصل آثار تدفق المهاجرين إلى غالبية الدول الأوروبية». وواضح أن هذا التدفق لن يتوقف». وأوضح البيان أن المجتمعين ركزوا على البعد الخارجي للهجرة، وطالبوا بالاهتمام بالبلدان المجاورة لسورية والقريبة من دول الاتحاد الأوروبي مثل لبنان ومصر، باعتبارها تتحمّل عبئاً كبيراً بسبب أعداد المهاجرين الوافدين إليها. وبناءً على ذلك حثّ البيان الدول الأوروبية على تقديم الدعم المالي واللوجستي لهذه الدول من أجل تعزيز إدارتها ملف المهاجرين السوريين بشكل أفضل، ما يحدّ من خروج المهاجرين منها إلى أوروبا.

وكانت قبرص قد علّقت طلبات لجوء السوريين إلى أجل غير مسمّى، ووضعت دائرة «خدمة اللجوء» في العاصمة نيقوسيا أكثر من 30 ألف طلب لجوء لسوريين في الأرشيف، منذ منتصف إبريل/ نيسان الماضي. بالتزامن مع ذلك نشقت قبرص مع لبنان العمليات الأمنية. وزار الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس برفقة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، بيروت، ثم أعلن الاتحاد الأوروبي تقديم حزمة مساعدة مالية للبنان مقدارها مليار يورو تغطي معظمها مسألة النازحين والمهجرين السوريين. وأوضحت فون ديرلاين أن الأموال ستنفق لتعزيز قدرة لبنان على احتواء تدفق الهجرة السورية، ومراقبة الحدود ومكافحة شبكات تهريب المهجرين والاتجار بهم لكن الأمر لم يتغيّر على أرض الواقع في قبرص، رغم أن نيقوسيا تحاول منذ نحو عامين لعب دور وسيط إقليمي للحدّ من الهجرة السرية للسوريين إلى الجزيرة وأوروبا.

وكانت قبرص اتخذت خطوات مماثلة في ملف المهاجرين بلا نتائج مثمرة خلال عهد الرئيس السابق نيكوس أناستاسيادس، إذ ظهرت مجموعة مشكلات أبرزها تأخير حصول السوريين على أجوبة في شأن قرارات لجوئهم رغم أنه كان قد انقضى وقت طويل على انتظارهم هذه الأجوبة في ظل إقامتهم في مخيمات استقبال مؤقتة ذات تجهيزات سيئة في منطقة بورنارا قرب نيقوسيا. وبررت الحكومة تأخر الأجوبة بقلّة توفّر عدد كافٍ من الموظفين العاملين لدراسة طلبات اللجوء. وحين حُلّت مسألة الموظفين خُسمت بعض طلبات اللجوء، لكنهم واجهوا إشكالية ثانية تمثلت في أن إدارة «خدمة اللجوء» في قبرص تمنح اللاجئين السوريين نادراً وثيقة سفر. وفي غالبية الحالات مُنحت هذه الإدارة اللاجئين إقامات مؤقتة تعرف باسم «الحماية الثانوية» لمدة عامين، قابلة للتجديد، لكنها لا تؤهل حاملها للسفر ضمن دول الاتحاد الأوروبي من دون الحصول على تأشيرة قنصلية من البلد الأوروبي المُراد السفر إليه، كما يجب أن يملك اللاجئ كفالة مالية في بنك قبرصي تناهز 30 ألف يورو، ويستخدم جواز سفره السوري فقط.

وتضع إقامة «الحماية الثانوية» الأفراد في المائة من سكان الشطر الجنوبي. وهم يُنظَر إلى مسألة المهاجرين باعتبارها «خطراً على الأمن القومي»، بحسب ما قال الرئيس القبرصي خريستودوليدس لشبكة «المحررين» الألمانية أخيراً. ويشير ذلك إلى أن الحكومة القبرصية لا تريد استثمار اليد العاملة من اللاجئين، خصوصاً القادمين من «دول العالم الثالث» بحسب تعبير «نظام العمل القبرصي» الذي لا يسمح لهؤلاء إلا بالعمل في مهن محدّدة، أكانوا لاجئين أو وافدين بعقود عمل مؤقتة. وفي المقابل تشير تقارير أصدرها «اتحاد العمال والصناعيين القبارصة» إلى أن «هناك نقصاً كبيراً في العمال في الشركات القبرصية، وأنه وصل إلى ذروته، بسبب معدل التطور الملحوظ في سوق العمل القبرصية. ويظهر هذا النقص في قطاعات السياحة والغذاء والاحتياجات المرافقة لهما». وتورد التقارير أن «الحاجة ملحة للمهن الفنية المرتبطة أيضاً بالصناعات التحويلية والبناء، كما يحتاج قطاع البيع بالتجزئة متطلبات كبيرة من العمال يصعب أن يغطيها القبارصة بحسب ما كشف مسح رسمي أكد عدم توفر الموارد البشرية المطلوبة للعمل في هذه القطاعات». وهكذا يبدو أنه يتوفر للاجئين فرص عمل في قطاعات عمل تعاني من نقص كبير، لكن السلطات تمنع حصولهم عليها. وفي جولة ميدانية سريعة لأماكن يكثر فيها وجود اللاجئين السوريين، تقع العيون مباشرة على ورش البناء الجديدة حيث ينذر إيجاد شبان قبارصة يعملون فيها أو في مجالات إعمار أخرى مثل التمديدات الصحية أو النجارة أو الباطون... ويعمل غالبية هؤلاء اللاجئين من دون ضمان اجتماعي أو صحي بسبب تأخر الإجابة أو تأجيل البتّ في قرارات لجوئهم. وفي الخلاصة يبدو جلياً أنّ هناك خوفاً من التأثير على ديموغرافيا قبرص، ما يجعل اللاجئين السوريين ضحايا لمأزق الهوية والهجرة في قبرص.

> كانت قبرص قد علّقت طلبات لجوء السوريين إلى أجل غير مسمّى

وشهد العام الحالي زيادة في عدد المهاجرين الذين قدموا إلى قبرص بمقدار 27 ضعفاً حتى الآن مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبحسب إحصاءات وزارة الداخلية القبرصية، وصل نحو 2140 شخصاً في قوارب إلى الدولة الجزيرة العضو في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من الأول من يناير/ كانون الثاني إلى 4 إبريل/ نيسان من العام الحالي، وغالبيتهم من المواطنين السوريين الذين غادروا من سواحل لبنان. وكانت الفترة نفسها من العام الماضي شهدت وصول 78 شخصاً فقط بالقوارب إلى الجزيرة.

يحمل وعاءً صغيراً من تنك للحصول على أي شيء (فرانس برس)

ينتظرن الطعام (فرانس برس)

غالون ماء ثقيل (فرانس برس)

طعامه رغيف (فرانس برس)

مناضلون ضعفاء

عجزة وأطفال ومعوقون في غزة

يقول مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن «الوضع في غزة كارثي وكابوس وجحيم على الأرض، وهذا كله صحيح، أما الوضع على الأرض فأسوأ». يعني ذلك أن أي كلمات لا يمكن أن تصف الحال التي يتحملها فلسطينيو غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وهذه الحال لا بدّ أن تكون أكثر سوءاً بكثير بالنسبة إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً جسدياً غير القادرين على مواجهة الحياة القاسية الاعتيادية، فكيف مواجهة حرب لم تترك شيئاً لأحد؟ من الطبيعي أن يؤدي الأكثر قوة الأدوار الرئيسية في تأمين أدنى مقومات الحياة اليومية من غذاء قد يكون مجرد خبز ومياه، وهو ما يحصل غالباً من خلال ملاحقتهم المصادر الشحيحة والمساعدات المجبولة بأشكال مختلفة من المعاناة. لكن الأكثر ضعفاً غير مستبعدين أيضاً من هذه المهمات، بل هم في قلبها، رغم أنهم بالتأكيد أقل قدرة على التغلب على صعوباتها.

إنهم مناضلون من فئات كبار السن والأطفال والأشخاص مبتوري الأطراف وغيرهم ممن يواكبون بصعوبات أكبر الدروب المنهكة للحصول على قليل من المؤونة والمياه المتوفرة. يحملون بعناء ما يحصلون عليه من أماكن «الحياة الباقية» في غزة. قدراتهم محدودة لكنهم يفعلون ما يستطيعون، ويحاولون أيضاً التغلب على الهموم النفسية المرتبطة بالواقع المأساوي والمستقبل الغامض. وينتظرون أن تحلّ الإنسانية المفقودة عليهم من خلال إنهاء الحرب.

(العربي الجديد)

تجرّ قارورتي غاز (محمد عابد/ فرانس برس)

تنقلان المياه (فرانس برس)

معاناة نفسية (فرانس برس)